

ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية¹

كتاب من تأليف: ميرزا حسن القصاب

مراجعة: أ.د. علاء الدين محمود زهران²

تمهيد

"التغيير قادم لا محالة مع حقبة ما بعد النفط"، بهذه العبارة اختتم المؤلف تمهيده للكتاب الذي يضم ستة عشر فصلاً تغطي موضوعات عدة. وقد تنقل المؤلف بين فصول الكتاب وموضوعاته بسلاسة وتحليل وتسلسل منطقي؛ وهو ما يُنم عن وجود خبرة واسعة من جانب المؤلف بالشأن الخليجي. ويُسلط الكتاب الضوء على حقيقة الضعف الاقتصادي لدول الخليج بدون النفط، حيث تعتمد تلك الدول على الاستيراد الممول من عائدات صادرات النفط. ولأن النفط إلى زوال، فعلى دول الخليج التحول اقتصادياً وإنتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير والمنافسة عالمياً لتغطية وارداتها، خاصةً أن الفرصة السانحة لتحقيق ذلك بدأت تضيق، بينما يتم تسييل الأصول الرأسمالية بسرعة فائقة.

يقرع الكتاب ناقوس الخطر بشأن التحديات الوجودية التي ستواجه المجتمعات الخليجية في عصر ما بعد النفط، مع التشديد على الحاجة الماسة لإرادة سياسية تُجري إصلاحات وتغييرات جذرية في أمور الحكم والسياسة والاقتصاد، ومع وقفة للمراجعة تستدعيها معطيات الواقع، كتناقص إيرادات النفط، وارتفاع عدد السكان، وتقشي البطالة، وتنامي الإنفاق العسكري، واللجوء إلى إجراءات التقشف. ومن ثم على دول الخليج أن تخطو نحو المستقبل برؤية واقعية يكون هدف التنمية المستدامة دليلها، حتى لا تكون عُرضة للانهايار المحتمل بعد النفط، وتصبح منطقة الخليج المزدهرة من جنات النعيم الزائلة.

وسوف تنقسم مراجعتي للكتاب إلى قسم أول يلقي الضوء على الموضوعات الرئيسية التي تناولها الكتاب، وقسم ثان يقدم رؤية نقدية لبعض المعالجات والاستنتاجات التي انتهى إليها الكتاب.

¹ Mirza H. Al-Qassab, (2020). *Life after Oil: The Survival Predicament of the Gulf Arab States*. Leicestershire UK: Matador Publishing.

ترجمة المؤلف: ميرزا حسن القصاب (2021). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. سبتمبر.

² الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية - معهد التخطيط القومي.

أولاً- الموضوعات الرئيسية التي تناولها الكتاب

1- من تداعيات الطفرة النفطية

بعد اكتشاف النفط في دول الخليج تباعاً بدءاً من مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، أصبحت تلك الدول مركزاً عالمياً لتصدير الذهب الأسود الذي قلب الأوضاع الاقتصادية، وأخذها إلى عهد جديد من التطور. ونشأت "دولة البترودولار" التي أدت لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبداية لمولد "الاقتصاد الريعي" والمجتمعات الاستهلاكية في منطقة الخليج. ووجد الحكام فرصة في الوضع الجديد لفرض هوية جديدة، واعتماد سياسات من شأنها ترسيخ سلطات الأسر الحاكمة، وإنشاء نظم للرعاية الاجتماعية توفر الخدمات بسخاء للجميع بما في ذلك خدمات التعليم والرعاية الصحية والإسكان والطاقة المدعومين، وفرص العمل بالقطاع العام، وتوزيع هبات الأراضي والعطايا.. وحيث إن كافة معاملات النفط الدولية يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي، فقد ربطت العملات الخليجية رسمياً بالدولار الأمريكي، باستثناء الدينار الكويتي الذي تم ربطه بسلة من العملات.

وبعد المقاطعة النفطية عام 1973، أبرمت الحكومة الأمريكية عام 1974 "اتفاقاً سرياً" مع السعودية لإعادة تدوير فائض البترودولار من خلال الاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية، على أن تواصل بيع نفطها حصرياً بالدولار الأمريكي. وفي المقابل تقدم الحكومة الأمريكية المساعدات العسكرية للسعودية وتكون بمثابة المورد العسكري للمملكة في الولايات المتحدة. وقد تمكنت الولايات المتحدة من خلال اتفاقية البترودولار تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، وهي: تحييد النفط الخام كسلاح اقتصادي، وتمويل العجز المزمن في ميزان المدفوعات الأمريكي، وجعل الدولار الأمريكي عملة الاحتياطي في العالم بعد إلغاء قاعدة الذهب في أغسطس 1971.

وقد أدت الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي إلى نقشي عادات الاستهلاك وغمرت الواردات أسواق المنطقة، واكتسب الخليج أهمية كمنطقة تعتمد على الواردات بدايةً من الغذاء والدواء والملابس والسلاح إلى القوى العاملة بمختلف أنواعها. وواجهت دول الخليج تحدياً يتمثل في ارتفاع معدل انتشار الأمراض المزمنة بسبب لعنة الثروة النفطية التي أدت إلى تغييرات سريعة في أنماط الحياة التي أصبحت أقل نشاطاً. وفي عام 2014 صُنفت خمس من دول الخليج في قائمة أعلى عشرين دولة في السمعة من أصل 192 دولة في العالم.

وتمكنت دول الخليج من إيجاد السبل السريعة لإنفاق فوائض البترودولار عن طريق إنشاء البنى التحتية الضخمة (بنظام تسليم المفتاح) وناطحات السحاب ومراكز التسوق الضخمة، مع العلم بأن جميع البضائع مستوردة ومعظم العاملين من الأجانب، والمدن التكنولوجية الحديثة كمدينة "نيوم" بالسعودية على الساحل الشمالي للبحر الأحمر بتكلفة نحو 500 مليار دولار، ومدينة "مصدر" في أبو ظبي، الجديدة وإنشاء شركات الطيران والترسانات

العسكرية، وتضمنت النهضة العمرانية بعض المشروعات الباذخة، واضطرت دول الخليج لاستصلاح أراضي البحر لإضافة مساحات شاسعة من السواحل البحرية. ولم يمض وقت طويل حتى انضمت دول مجلس التعاون الخليجي إلى قائمة أكبر الدول في الإنفاق العسكري في العالم. ففي عام 2016 تجاوز إجمالي الإنفاق العسكري في دول الخليج 100 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 36% من إيرادات ميزانياتها، ومن المتوقع أن يرتفع بحلول عام 2030 ليلعب 300 مليار دولار، وعام 2050 ليلعب 500 مليار دولار. كما صارت دول الخليج تصنف بأنها دولاً ريعية، تستمد الريع من تصدير البترول، حيث تعد المواد الهيدروكربونية - لأكثر من سبعة عقود من الزمن - هي المحددة للتركيب الاقتصادية لدول الخليج. ومن ثم تُعد دول الخليج أكثر توجهاً نحو توزيع الثروة النفطية وليس نحو الإنتاجية. لذا فبدلاً من أن تكون الدولة مدعومة من المجتمع، فإن الدولة الريعية هي التي تدعم المجتمع من خلال مختلف آليات تداول الريع.

2- مواجهة النفاذ المتوقع للنفط والغاز

تشير التقديرات إلى أن احتياطات النفط لدول الخليج ستستمر لمدة 60 سنة قادمة مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 51 سنة، وبالنسبة للغاز الطبيعي، تقدر الاحتياطات المؤكدة بنحو 41.5 تريليون متر مكعب، وهو يمثل نسبة 21.4% من إجمالي الاحتياطات العالمية. ولمواجهة النضوب المتوقع للنفط والغاز اتخذت دول الخليج مبادرات مهمة خلال العقود الأخيرة لتحفيز النمو في الاقتصاد غير النفطي، وضمنته في خططها ورؤاها الاقتصادية. ولكن معظم جهود التنوع الاقتصادي تركزت على إقامة صناعات ثقيلة موجهة نحو التصدير وتعتمد على الطاقة مثل البتروكيماويات والألومنيوم. كما ظهرت الدعوة للخصخصة كمفتاح للنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من الإيرادات التي يمكن أن تولدها الخصخصة للدولة، إلا أنها لا تُسهم في توظيف مواطني الخليج، حيث يعتمد القطاع الخاص بشكل مكثف على العمالة الوافدة. على سبيل المثال بعد 40 سنة من الخطط الاقتصادية الخمسية للسعودية وتركيزها على التنوع الاقتصادي كأولوية قصوى، فإنها ظلت تعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات النفط التي شكلت في عام 2016 نسبة 63% من الإيرادات الحكومية ونحو 80% من الصادرات السعودية، مع تحقيق عجز في الميزانية عام 2018 مقداره 52 مليار دولار أمريكي ونسبة 19.9% من إجمالي المصروفات.

والقطاع الوحيد الذي ركزت عليه دول الخليج الست في خططها لتنوع الصادرات هو السياحة. فقد شجع انخفاض عائدات النفط على المضي قدماً في تطوير استراتيجيات للسياحة. ونظراً لأهمية وسائل النقل لتطوير السياحة تم إطلاق العديد من خطوط الطيران الخليجية. وبالنسبة للسياحة الصادرة، يظل التسوق هو النشاط الرئيسي للسياح الخليجيين. ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية، تجاوز الإنفاق السياحي لدول الخليج في الخارج مبلغ الـ 60

مراجعة كتاب ميرزا القصاب: "ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية"

مليار دولار في عام 2017، وبلغ نصيب الفرد الخليجي من الإنفاق السياحي ما يربو على ستة أضعاف ونصف المتوسط العالمي.

3- السكان والعمالة والتعليم والبحث العلمي

في عام 2017 بلغ إجمالي عدد السكان في دول الخليج نحو 56 مليون نسمة منهم 26.4 مليون (47%) فقط من المواطنين الخليجيين، والنسبة الباقية من غير المواطنين (الوافدين). كما بلغ إجمالي القوى العاملة في دول الخليج نحو 28 مليون شخص، منهم نحو 80% من غير المواطنين. أما العمالة الوطنية فتقدر بحدود خمسة ملايين، 70% منهم تقريباً يعملون في القطاع العام. إذ يعتمد مواطنو دول الخليج في الغالب على العمل في القطاع العام أكثر من أي مكان آخر في العالم، حيث تمارس الحكومة من خلال الوظيفة العامة تقاسم الثروة النفطية مع مواطنيها لتشجيع الاستقرار السياسي في البلاد. وعادة ما تقوم العمالة الوافدة بتحويل جميع مدخراتهم إلى بلدانهم الأصلية، ومن ثم أصبحت دول الخليج مجتمعة أكبر محول للمال في العالم، ففي عام 2017 بلغ إجمالي تدفقات التحويلات الرسمية من دول الخليج 119 مليار دولار، مقارنةً بنحو 80 مليار دولار في عام 2012. وكما هو معلوم تعمل دول الخليج بنظام الكفالة، حيث يكون للعامل المهاجر كفيل من مواطني البلد الذي سيعمل فيه. وقد تعرض نظام الكفالة لانتقادات طويلة من جانب جماعات حقوق الإنسان، وفي المقابل أعلنت بعض دول الخليج عن نيتها إصلاح نظام الكفالة منذ عام 2016.

ومن الملاحظ أن عدد السكان الأصليين في تزايد مستمر، وأن الطلب على الوظائف من جانب المواطنين يزداد تبعاً لذلك. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف مليون شاب خليجي ينضمون لسوق العمل سنوياً، وهو ما يمثل تحدياً لصانعي السياسة العمالية. وتتفاقم مشكلة البطالة في منطقة الخليج بسبب سياسة استيراد القوى العاملة الأجنبية الرخيصة من الدول الآسيوية المجاورة. ولا يوجد حد أدنى للأجور في القطاع الخاص. وبالرغم من أن التصنيع هو الوسيلة الرئيسية لخلق فرص العمل في الاقتصادات الناشئة، إلا أنه لم يسجل بعد نمواً إيجابياً في اقتصادات الخليج. تعد البطالة بين الشباب في المنطقة العربية هي الأعلى بين مناطق العالم، وتتجاوز نسبتها البالغة 30% ضعف المتوسط العالمي البالغ 14.5% عام 2013.

وقد بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم في دول الخليج أكثر من 75 مليار دولار عام 2017، وهو ما يمثل 19.2% من إجمالي الإنفاق في الميزانيات، ومن الوارد التوسع في خصخصة التعليم كسبيل لخفض الإنفاق الحكومي على التعليم. كما انتشرت بدول الخليج فروع للجامعات الأجنبية وجامعات التعلم عن بعد. وفي تصنيف لأفضل 40 نظاماً تعليمياً في العالم عام 2014 لم تظهر بالقائمة أية دولة خليجية أو عربية. وتظهر نتائج اختبارات

بيزا وتيمز عام 2015 أن طلاب دول الخليج يتخلفون كثيرًا عن نظرائهم في بلدان أخرى في مجالي الرياضيات والعلوم، حيث جاءت نتائج طلاب دول الخليج دون المتوسط. وفيما يتعلق بالإنفاق على البحث العلمي والتطوير في دول الخليج، فقد بلغ إجمالي الإنفاق أقل من 1% من إجمالي ناتجها المحلي، مقارنة بمتوسط عالمي نسبته 1.7% في عام 2014. وقد سعت دول الخليج للحصول على المعرفة بإطلاق مدن المعرفة ومراكز العلوم، ولكنها أصبحت من معالم الوجاهة بالنسبة لحكومات الخليج.

ويرى المؤلف أنه من الضروري أن تعزز حكومات دول الخليج جهودها لاجتذاب المواهب من أجل تنمية اقتصاداتها والمنافسة في الاقتصاد العالمي. وفي تقدير المؤلف أن الابتكار البارز لدول الخليج هو "البنوك الإسلامية" و"الاقتصاد الحلال"، وهما علامتان تجاريتان تنسبان إلى عصر النفط في المنطقة.

4- ضرورات البقاء الثلاثة: الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة

توجد المياه في دول الخليج بكميات تكفي فقط لبضعة أيام نظرًا لمحدودية تخزين المياه. وتعد منطقة الخليج غنية بالنفط وفقيرة بالمياه، وهي من أشد المناطق جفافًا في العالم. ووفقًا للأمم المتحدة فإن جميع دول الخليج باستثناء عُمان تتدرج في فئة "الندرة الحادة" للمياه. وطبقًا لمؤشر الإجهاد المائي، الذي يصنف 186 دولة، تم تصنيف البحرين والسعودية وقطر والكويت كأكثر أربعة بلدان تعاني الإجهاد المائي في العالم. وتحصل دول الخليج على المياه من ثلاثة مصادر رئيسية: المياه الجوفية، ومياه البحر المحلاة، والمياه المعالجة (المعاد تدويرها). وتتناقص المياه الجوفية بسرعة بسبب الإفراط في استخراجها بما يفوق التجديد الطبيعي، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الأمن المائي. ولاستكمال موارد المياه الجوفية المتناقصة تلجأ دول الخليج لتحلية مياه البحر، وهي عملية مستنزفة للطاقة. وكلما زادت نسبة الملوحة في مياه البحر زادت الطاقة اللازمة لعملية التحلية. ولذا تسعى الحكومات الخليجية لخفض الدعم المتعلق بالكهرباء والمياه. ومن التأثيرات البيئية لتحلية مياه البحر، زيادة ملوحة البحر نتيجة إعادة إلقاء الأملاح في البحر بعد إنتاج المياه العذبة، مما يهدد المخزون السمكي والذي تأثر بالفعل وأدى إلى انخفاض الصيد وارتفاع أسعار المأكولات البحرية.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، تفتقر دول الخليج بشكل عام إلى المياه والأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية الضرورية للزراعة. لذا تعد دول الخليج مستوردًا كبيرًا للأغذية؛ فهي تستورد أكثر من 90% من إجمالي احتياجاتها من الغذاء. لذا بدأت بعض دول الخليج في الاستثمار في الأراضي الزراعية في البلدان الغنية بالمياه وذات الأراضي الشاسعة كالسودان وإثيوبيا. ويظل هذا النوع من الاستثمار محفوفًا بالمخاطر، حيث قد تظهر في تلك البلدان أنظمة

مراجعة كتاب ميرزا القصاب: "ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية"

سياسية ترفض الشروط المتعلقة بتلك الاستثمارات. يضاف لما سبق أنه مع تدفق الثروة النفطية، أصبح الاستهلاك المفرط للغذاء عادة مهددة للطعام في دول الخليج، وباتت من متصدري دول العالم في هدر الطعام.

وفيما يخص أمن الطاقة، فإن استهلاك النفط والغاز في دول الخليج في ارتفاع مستمر، حيث ارتفع الاستهلاك بنحو 70% خلال الفترة من (2007 - 2017). وتعد السعودية أكبر مستهلك للطاقة في المنطقة حيث تستهلك نحو 27% من إنتاجها من النفط. كما أدت زيادة الطلب المحلي على الكهرباء إلى استيراد الإمارات للغاز الطبيعي من قطر. ولما كان الابتكار في مجال الطاقة الشمسية مستمر بثبات، والتطور مطرد في تكنولوجيا الألواح الشمسية، مع انخفاض تكلفة إنتاجها بشكل متسارع، فإن هذا - فيما يرى المؤلف - يجعل خيار الطاقة المتجددة أكثر قابلية للتطبيق، ومسألة بقاء وحياة في عصر ما بعد النفط.

5- صناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد والدين العام

أنشأت دول الخليج الست صناديق ثروة سيادية بهدف الحفاظ على الثروة كرأس مال لفائدة الأجيال المقبلة. وتُدار هذه الصناديق بعيداً عن احتياطات البلد الرسمية من العملات الأجنبية. ومن المفترض أن تساعد هذه الصناديق الدول على تنويع اقتصاداتها، ويوجد حالياً 11 صندوقاً عاماً في دول الخليج. وفي مطلع عام 2008، قُدرت إجمالي الأصول التي تمتلكها الصناديق بنحو 2 تريليون دولار أمريكي. ونظراً لارتفاع أسعار النفط لاحقاً، تمكنت دول الخليج من مراكمة المزيد من فوائض البترودولار، وبلغ إجمالي أصول الصناديق نحو 3 تريليون دولار، تمثل نحو 38% من أصول صناديق الثروة السيادية في العالم. وفيما يتعلق بالشفافية التي تتمتع بها تلك الصناديق، وطبقاً لمؤشر معهد صناديق الثروة السيادية حصل صندوقين فقط وهما "مبادلة" بأبو ظبي، و"ممتلكات" بالبحرين على عشر نقاط كاملة، في حين حصلت الصناديق التسعة الأخرى على 6 نقاط أو أقل. ومن غير المستبعد بيع أصول تلك الصناديق مستقبلاً لتمويل العجز في الميزانيات الحكومية، مما ينعكس بالسلب على حقوق الأجيال القادمة.

أما فيما يخص صناديق التقاعد، فتقدر في جميع دول الخليج بنحو 400 مليار دولار أمريكي. ويبلغ نصيب المواطن 15000 دولار أمريكي. وتشير التقديرات إلى أن الصناديق الخاصة بالقطاعين العام والخاص - والمدعومة من الدول - تغطي أقل من ربع السكان العاملين في دول الخليج، حيث لا يحق للعمال الأجانب الحصول على معاشات تقاعدية.

وقد تحولت فوائض الثروة المتراكمة من النفط خلال سنوات الطفرة إلى عجوزات في ميزانيات دول الخليج بعد تراجع أسعار النفط عام 2014. ولأول مرة أصبح لدى جميع دول الخليج سندات حكومية متداولة في أسواق الدين الدولية. وفي عام 2020 تم إصدار سندات بنحو 100 مليار دولار. ومن المتوقع أن يزداد الاقتراض العام في ضوء الخطط الطموحة لدول الخليج لتنويع اقتصاداتها وانخفاض عائداتها من النفط. وقد تتسبب خدمة الديون المرتفعة في أزمة ديون، وتضطر الحكومات للاقتراض لخدمة ديونها الحالية.

6- من نعمة النفط إلى لعنة النفط والانتقال إلى عصر ما بعد النفط

تعد دول الخليج من بين أغنى دول العالم. ففي عام 2017 بلغ إجمالي الناتج المحلي لدول الخليج 1.46 تريليون دولار. وهي تفخر بأن نصيب الفرد من الدخل فيها هو من الأعلى في العالم. ومصدر الثراء هو بالطبع عائدات تصدير النفط التي شكلت نحو ثلثي حصة الصادرات في 2016. ووفقاً لتقرير الثروة العالمية لعام 2018، كان هناك 229 ألف مليونير في دول الخليج. وبالنسبة لتراكم الثروة من قبل العائلات الخليجية الحاكمة نشرت مجلة "تايم" الأمريكية قائمة بأغنى عشر أسر ملكية في العالم في عام 2015، تضمنت القائمة خمسة من أفراد الأسر المالكة في الخليج.

وقد تفاعلت حكومات الخليج مع الضغط على دخلها البترولي بمزيج من الاستراتيجيات المتمثلة بالسحب من احتياطياتها من النقد الأجنبي، والاقتراض، وخفض الإنفاق العام، وفرض الضرائب غير المباشرة. وجاءت الدعوة إلى التقشف كمحفز رئيسي للإصلاحات المالية، حيث بدأت حكومات الخليج بخفض دعم الوقود ورفع رسوم الكهرباء والماء وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية، وفرض ضريبة القيمة المضافة. وفيما يتعلق بإقرار الضريبة على الدخل الشخصي فإن هذا من شأنه أن يثير الجدل حول مسألة التمثيل الضريبي، والتي قد تجعل العقد الاجتماعي على المحك. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل ستفرض الضريبة على أفراد الأسر الحاكمة وغيرهم من المواطنين المتميزين الآخرين؟

ويشير مصطلح "لعنة النفط" إلى المفارقة القائلة بأن البلدان الغنية بالنفط تميل إلى تحقيق نمو وتطور اقتصادي أقل، وإلى ديمقراطية أقل من البلدان التي لا تملك نفطاً، وبالتالي فهي تعد عاملاً مثبطاً للتنمية. وإن كانت نعمة إذا ما جرى إدارتها بشكل صحيح، كما أظهرت تجربة النرويج، ولكن يبدو أن اللعنة قد تكون "لعنة مؤسسية"، لأن وجود المؤسسات المناسبة هو العامل الرئيسي لتجنب لعنة النفط والسماح للجميع بالمشاركة في الثروة الاقتصادية.

ومن تداعيات لعنة النفط ما تظهره بعض المؤشرات والتصنيفات لدول الخليج. فوفقاً لمؤشر الديمقراطية لعام 2018 تم تصنيف جميع دول الخليج الست في الفئة الأخيرة من أربع فئات، والتي تتراوح من الديمقراطية الكاملة

مراجعة كتاب ميرزا القصاب: "ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية"

إلى النظام الاستبدادي. وبالنسبة لمؤشر مدركات الفساد، جاءت الإمارات في المرتبة 21 تليها قطر 29 والسعودية 57 وعمان 68 والكويت 85 والبحرين 103. وحسب مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2018 كان تصنيف جميع دول الخليج بعد المائة الأولى في الترتيب. وفيما يتعلق بأولويات الدفاع، يعد الإنفاق العسكري لدول الخليج، كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي، أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.3% عام 2014. وطبقًا لـ "مؤشر البلد الجيد"، كانت تصنيفات دول الخليج في المؤشر منخفضة، حيث تراوحت ما بين الإمارات في المرتبة 51 والبحرين في المرتبة 126 (من 153 دولة). وبالنسبة لتصنيف الجامعات، واستنادًا إلى التصنيفات العالمية الثلاثة الأقدم والأكثر شهرة ظهرت أربع جامعات في التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (أفضل 500 جامعة)، و11 جامعة في تصنيف تايمز (أفضل 1250 جامعة)، و20 جامعة في تصنيف كيو إس (أفضل 1000 جامعة). في حين لم تظهر أي جامعة خليجية ضمن أفضل 100 جامعة في التصنيفات الثلاثة. أما بالنسبة للإصلاحات السياسية، فلم يواكب التطور الاقتصادي السريع والتغيرات الاجتماعية العميقة في دول الخليج على مدى العقود الأربعة الماضية، تطورًا مماثلًا على الجانب السياسي. فلا يزال المواطنون غير مشاركين بصورة كافية في عمليات صنع القرار والتشريعات، وليس هناك حوار متعلق بالسياسات.

ويرى المؤلف أن الوقت قد حان للشروع في تنفيذ إصلاحات جديدة نحو المزيد من الأشكال الدستورية للملكية، تكون بمنزلة المحفزات للتحويل الاقتصادي والانتقال إلى عصر ما بعد النفط. كما يرى أيضًا أن هناك حاجة للتعاون في شأن رسم استراتيجية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي لإدارة الموارد مثل المياه والكهرباء، بما يقلل المخاطر المحتملة للاضطرابات الاجتماعية في المستقبل. كذلك من الملاحظ أن توحيد العملة - التي طال انتظارها - والحدود المفتوحة والأسواق الموحدة لم تتحقق حتى الآن، ولعل هذا يشير إلى أن مجلس التعاون الخليجي قد بقي وفيًا فقط لخطته الأصلية وهي الأمن الداخلي وتبادل المعلومات. وفي تقدير المؤلف أن تحويل اقتصادات الخليج من الريعية إلى الإنتاجية يستوجب حدوث تغييرات في "الباراداييم" أي في النموذج الفكري باستبدال "القواعد والمؤسسات التقليدية" بهياكل جديدة. وهو ما يتطلب عقدًا اجتماعيًا جديدًا. وحيث أن السلطة مركزية في دول الخليج، ورأي صانع القرار الأعلى هو الذي يؤخذ به، فمن المناسب للأنظمة في الخليج أن تنظر في إعادة الهيكلة والتكامل الخليجي، في محاولة لتعزيز فرص الانتقال بنجاح إلى عصر ما بعد النفط.

وكما يعتقد المؤلف فإن فكرة البلد الواحد ذي الأنظمة المتعددة هو اقتراح مناسب لدول الخليج. ذلك أن اتحاد دول الخليج سيؤدي إلى إدارة واحدة لشئون الدفاع والعلاقات الخارجية للدول الأعضاء الست، وسيكون لها سوق مشتركة وعملة موحدة، مع ضمان استنفاد جميع المواطنين من الموارد الطبيعية وتحويل اقتصاداتها إلى مستويات

أعلى للإنتاجية. ومن أجل هيكلة الاتحاد المقترح يسترشد المؤلف باتحاد ماليزيا. وتُبرز قصة ماليزيا حقيقة أن سياسة التنوع الجيدة تتطلب منظورًا بعيد المدى، مع بذل جهد متضافر ومتواصل لتوجيه الموارد والأموال نحو بناء مؤسسات فعالة، خاصةً أن نفط الخليج قد تجاوز منتصف العمر.

ثانياً- رؤية نقدية للكتاب

1- ثلاثية السياسة والاقتصاد والاجتماع وتجنب الحديث عن بعض القضايا المهمة

يحسب للمؤلف جرأته - المحمودة والمحسوبة أحياناً - في تناول بعض الموضوعات التي تتسم بالحساسية السياسية، خاصة فيما يتعلق بالأسر الحاكمة وشراء الاستقرار السياسي مقابل توزيع ثروات النفط، وما إلى ذلك. وقد حاول المزج بين ثلاثية أو متلازمة السياسة والاقتصاد والاجتماع، في مواضع مختلفة. ومع ذلك أغفل في اعتقادي قضايا جوهرية ومهمة لنجاح نموذج التغيير المقترح في الفصل الأخير والمرتبطة بهذه الثلاثية.. منها تجنب الحديث عن النزاعات بين بعض دول الخليج مع إيران على سبيل المثال، وبين بعض دول الخليج وبعضها. وهنا نشير إلى مجلس التعاون الخليجي. ففي اعتقادي أن استمرار مجلس التعاون الخليجي بكامل هيئته منذ تأسيسه في مايو 1981، يرجع بصفة رئيسية إلى أن دول الخليج الست ليست بحاجة لبعضها وفيما بينها من الناحية الاقتصادية. أما من الناحية السياسية، فإن أي متابع للشأن الخليجي يدرك حجم الخلافات في العلاقات السياسية التي تتأرجح من فترة لأخرى بين دول المجلس، وكان آخرها عرقلة الحصار (المقاطعة) الذي فرضته كل من الإمارات والسعودية والبحرين على قطر لسلاسل التوريد وتدفقات الاستثمار وعقود الأعمال وحتى ترتيبات الإقامة للموظفين، وكبد الحصار تكلفة عالية لكل الدول المنخرطة فيه، بدون أن يأتي بمكاسب سياسية تُذكر لأي طرف. ومنها تجنب المؤلف تناول الموضوعات المرتبطة بالقبلية والمذهبية الدينية، ربما لما لها من حساسية سياسية، ولكنها تستحق التناول باعتبار أن السعي نحو التقدم وتحقيق قفزات تنموية يتطلب تضافر وتكاتف كافة جهود المواطنين، وعدم ترك أحد خلف الركب. وهذا الأمر يرتبط بشكل وثيق بفكرة التحول في "الباراداييم" التي يزيها المؤلف بشدة.

ولم يشر المؤلف لمعدلات البطالة في دول الخليج الست، واكتفى بذكر نسبة إجمالية فقط في المنطقة العربية وليس الخليجية. وعمومًا بالبحث في بعض الكتابات، تبين أن معدلات بطالة الشباب في صفوف المواطنين في معظم دول مجلس التعاون الخليجي التي تتوفّر عنها البيانات تصل إلى مستويات مرتفعة، حيث تصل إلى 40 في المئة على سبيل المثال في المملكة العربية السعودية. وعمومًا يلاحظ أن بعض البيانات المستمدة من المراجع والتقارير الدولية قديمة نسبيًا وترجع إلى الأعوام 2012 و 2014 و 2016.

مراجعة كتاب ميرزا القصاب: "ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية"

وقد ذكر المؤلف أن الابتكارين البارزين لدول الخليج هما "البنوك الإسلامية والاقتصاد الحلال". غير أنه لم يوضح التأثير الاقتصادي وربما الاجتماعي لهذين الابتكارين على اقتصادات دول الخليج.

2- التعليم والثقافة والعادات والتقاليد في حالة تغير

إن هناك مواطنين في دول الخليج تعلموا تعليمًا جيدًا في الداخل والخارج. ومن المؤكد أن لدى بعضهم القدرة على الابتكار في العديد من مجالات العلوم والمعرفة. كما تضم شعوب الخليج العديد من المفكرين والمتقنين والأدباء الذين أثروا الحياة الثقافية في بلادهم، ويمكنهم المشاركة بفاعلية في حركة التغيير التي تشهدها دول الخليج حاليًا. وقد تغيرت التركيبة الذهنية والثقافية للشباب الخليجي بسبب الانفتاح على الثقافات الغربية سواء بسبب السفر للخارج لأسباب مختلفة، أو من خلال غزو أفلام ومسلسلات الغرب للمنطقة، وكذا ما يتم الاطلاع عليه على مدار الساعة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يجب أخذه في الاعتبار حال الاتفاق على عقد اجتماعي جديد بين السلطة والشعب. كما أثرت ثقافات بعض الأجانب المقيمين وعاداتهم وتقاليدهم على المواطنين بالسلب، وذلك من خلال تربية النشأ على أيدي الخادمت والسائقين الأجانب، مما أدى لاكتسابهم عادات وتقاليد قد لا تتماشى مع القيم والعادات العربية الأصيلة.

ومن الملاحظ أنه لم يحدث تطوير ملحوظ على نظام الكفالة، كذلك لا تحصل بعض العمالة الأجنبية الوافدة على حقوقها في الرعاية الصحية الكاملة خاصة في الوظائف الدنيا بالقطاع الخاص، بجانب عدم استفادتهم من صناديق التقاعد المدعومة من الدولة مهما طالت مدة عملهم.

ويرى المؤلف أنه على حكومات دول الخليج العمل على تعزيز جهودها لاجتذاب المواهب من أجل تنمية اقتصاداتها والمنافسة في الاقتصاد العالمي. وكان من الأفضل اقتراح تأسيس نظام وطني لبناء الكوادر والمواهب الوطنية وإعدادها من خلال تطوير التعليم والبحث العلمي من أجل الابتكار.

3- مشكلات تقليدية لا تتناسب مع إمكانات دول الخليج

لعله من المستغرب أن تعاني دول الخليج حاليًا من نفس مشكلات الدول النامية المعتادة، كالبطالة والمديونية وعجز الموازنة، وعدم قدرة الشباب على الزواج المبكر، وعدم إجراء الإصلاحات الهيكلية، وعدم التحول للاقتصاد الإنتاجي الذي يعتمد بصفة أساسية على التصنيع والزراعة، وذلك على الرغم من أن متوسط دخل الفرد في دول الخليج يعد من أعلى مستويات دخول الأفراد على مستوى دول العالم المختلفة.

وبمتابعة الشأن الخليجي، تنتشر بعض حالات الفقر بين المواطنين بنسب متفاوتة في دول الخليج، وباختلاف المناطق داخل الدولة الواحدة، ولم يُشر المؤلف لها من قريب أو بعيد. ولقد حدث في العقدين الأخيرين تحولًا كبيرًا

في قبول الشباب من مواطني دول الخليج لوظائف عديدة لم يكن ليقبلوها من قبل. ووفقاً لخطوط الفقر التي وضعتها الإسكوا، يعيش نحو 3.3 مليون مواطن من دول الخليج في حالة فقر، حيث تتفاوت نسبة الفقراء في هذه البلدان ما بين 0.4% في قطر و13.6% في السعودية. تسجل عُمان والسعودية أعلى نسب فقراء بين المواطنين بنسبة 10.1% و13.6% على التوالي، بينما تحتل البحرين المرتبة الثالثة بنسبة 7.5%، ويتأثر واحد من كل سبعة مواطنين في السعودية بالفقر، وواحد من كل عشرة مواطنين في عُمان، وواحد من كل 13 مواطنًا في البحرين، بالمقابل، تقل معدلات الفقر في الكويت والإمارات وقطر عن 2%.

وقد أصبحت ظاهرة عجز الموازنة شائعة في دول الخليج. إذ تحقق كل من البحرين وعُمان والسعودية والإمارات عجزًا ماليًا منذ عام 2014، ووصل إلى نقاطه القصوى في عام 2016، ليشكل العجز نسبة تفوق الـ 20% من ناتج عُمان. وكذلك الحال في البحرين، مقابل نسبة 15% من ناتج السعودية، و5% من ناتج قطر والإمارات. وقد تحولت ميزانية السعودية على سبيل المثال، من فائض بقيمة 104 مليارات ريال في 2022 إلى عجز بقيمة 81 مليار ريال (21.6 مليار دولار) في عام 2023، وذكرت وزارة المالية السعودية، إن تمويل عجز ميزانية 2023 سيكون عبر دين خارجي بقيمة 60 مليار ريال، إضافة إلى 20.9 مليار ريال من ديون محلية. ولم تأخذ هذه الجزئية القدر المناسب من التحليل من جانب المؤلف رغم خطورتها.

4- جهود التنوع الاقتصادي في دول الخليج وتصور أفضل لمستقبلها

تميل الصورة العامة التي يرسمها الكتاب لمستقبل دول الخليج بعد أن تجاوز النفط "منتصف العمر" إلى أن تكون قاتمة. وأعتقد أنها ليست كذلك بالكُلية. ويمكن التذليل على ذلك بما يأتي:

توقع البنك الدولي في أكتوبر 2022 نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.9% في 2022، وأن يساعد الاستثمار في النمو الأخضر في نمو إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس، ومن المتوقع أن يقترب مجموع إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي من تريليوني دولار في عام 2022، وإذا عمدت دول المجلس إلى تنفيذ استراتيجية النمو الأخضر التي من شأنها أن تساعد على التنوع الاقتصادي، فيمكن لإجمالي الناتج المحلي أن يتجاوز 13 تريليون دولار بحلول عام 2050. وذلك وفقًا للإصدار الأخير من تقرير البنك الدولي عن آخر المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج.⁽³⁾

ولا شك في أن هناك تحديات تواجه دول الخليج لتحقيق الأهداف السابقة. ففي تقرير صدر في أغسطس 2021، تحت عنوان "جائحة كورونا والطريق إلى التنوع الاقتصادي"، أكد البنك الدولي أن هناك تحديًا متوسطًا

³<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/10/31/gcc-economies-expected-to-expand-by-6-9-in-2022>

مراجعة كتاب ميرزا القصاب: "ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية"

وطويل المدى بعد تعافي الاقتصادات الخليجية في عام 2022. وهو يتمثل في التوجه العالمي المتسارع نحو تحقيق "الحياد الكربوني"، لمواجهة التغير المناخي العالمي. فمن المتوقع أن يكون لهذا التوجه أثر واضح وعميق على تراجع الطلب العالمي على مصادر الطاقة التقليدية. كذلك وفي تقرير التنمية العربية الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت: الإصدار الثالث عام 2018، والذي ركز على موضوع التنوع الاقتصادي في الدول العربية، وطبقاً لمؤشر تايل (Theil Index) لدراسة طبيعة العلاقة بين التنوع الاقتصادي ومعدل النمو، خلال الفترة من (1985 - 2015) جاء معامل الانحدار سالباً في كل من السعودية ومصر وتونس والمغرب والأردن، مما يدل على ضعف التنوع الاقتصادي، وكان موجباً فقط بالنسبة للجزائر.

وفي السياق ذاته يؤكد صندوق النقد الدولي على أن القطاع غير النفطي صمام الأمان لاقتصادات الخليج في عام 2024، خاصةً حال تبني مجموعة من خطوات الإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على تنوع الاقتصاد الخليجي لفك ارتباطه بالنفط. مع توفر أجهزة إدارية ذات كفاءة ومهنية وخاضعة للمساءلة والرقابة الشعبية⁽⁴⁾. ومن المعلوم تاريخياً أن حكومات دول الخليج سعت إلى تنوع مصادر الدخل باستثمار مبالغ ضخمة في تطوير قطاع صناعات الطاقة الثقيلة، مثل شركة سابك في السعودية وألبا في البحرين، وبعد انخفاض أسعار النفط عام 2014 أطلقت الحكومات الخليجية موجة ثانية من مبادرات التنوع، استهدفت تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال تحسين بيئة العمل، وتطوير قوانين سوق العمل، وفك القيود المالية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومبادرات تنوع الاقتصاد في الأنشطة الخدمية والصناعية، مع تأمين بيئة مُمكنة لريادة الأعمال. وقد صدر مؤخراً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كتاب "التنوع الاقتصادي في دول الخليج العربية"، وقدم عرضاً مفصلاً للأوضاع الاقتصادية في دول الخليج لا سيما الخاصة بضرورة البحث عن بدائل لاقتصاد النفط، واقترح إصلاح السياسات الاقتصادية، وبناء رأس مال بشري، وإصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية بعيدة عن النفط، مع إدخال أنظمة تعليمية قائمة على المعرفة والموارد البحرية وتقنيات تحلية المياه، خصوصاً باستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

وتعد الإمارات العربية المتحدة، من أكثر دول الخليج التي نجحت نسبياً في تنوع اقتصادها، وتقليل الاعتماد على عوائد النفط. فحصة النفط في صادرات الإمارات تقارب 30% فقط، مقابل قرابة 60% لكل من عُمان والبحرين، بينما تفوق 75% في السعودية، وتصل إلى أعلى من 80% في الكويت وقطر. وفي أغسطس 2023، نشر مركز "كارنيجي" لدراسات الشرق الأوسط، ورقة بحثية ذكر فيها: أن "الرياض وأبو ظبي تتخذان إجراءات لتنوع مصادر الاقتصاد استعداداً لمرحلة ما بعد النفط". وأن هذه الإجراءات تهدد بخلخلة العقد الاجتماعي الضمني المرتكز على

⁴<https://www.skynewsarabia.com/business/1682525>

شرعية تقليدية قوامها الولاء القبلي وأبوية الحاكم، والحفاظ على الأعراف الاجتماعية، والامتيازات الممنوحة للمواطنين". وأن الضغوط على استقرار العقد الاجتماعي قد تزايدت في ظل إجراءات التقشف التي تبنتها المملكة بزيادة ضريبة القيمة المضافة لتصل إلى 15 بالمئة في 2020"، وسعيًا لتقليل عجز الموازنة، بدأت الدولة في خصخصة 16 قطاعاً رئيسياً، من بينها قطاعي التعليم والصحة.

وفي تقديري أنه حتى مع انتهاء عصر النفط فإن بعض مشتقات البترول والغاز لن يتم الاستغناء عنها بالكلفة؛ وذلك لأنها لا تستخدم فقط في توليد الطاقة الكهربائية، وإنما تدعم كافة منتجات صناعات البتروكيماويات، كما أنها تدخل كمكون رئيسي في بعض الصناعات كالحديد والصلب والأسمنت والمعدات الثقيلة وغيرها. ومن الممكن استخدام التقنيات الحديثة في صناعة البتروكيماويات، وخلق ميزة نسبية لدول الخليج للتصدير والمنافسة في الأسواق العالمية.